

مدى ملائمة مخرجات تخصص إدارة المشاريع لمتطلبات سوق العمل

حالة دراسية: دبلوم إدارة المشاريع في كلية المهن التطبيقية في جامعة بوليتكنك فلسطين

فراس حامد زاهده

كلية المهن التطبيقية

جامعة بوليتكنك فلسطين

fertas@ppu.edu

محمود محمد عبد الحي طهبوب

كلية المهن التطبيقية

جامعة بوليتكنك فلسطين

matahboub@ppu.edu

الخلاصة: هدفت هذه الدراسة لمعرفة مدى ملائمة مخرجات تخصص إدارة المشاريع في كلية المهن التطبيقية في جامعة بوليتكنك فلسطين لمتطلبات سوق العمل الفلسطيني خلال العام الأكاديمي 2018-2019. استخدم الباحثان منهجية مكونة من سبع مراحل حسب مخطط تجزئة العمل (الشكل رقم 1) ويمكن تلخيص المراحل كما يلي: التقييم الأولي الداخلي، المقارنة المرجعية مع كليات وجامعات محلية وأجنبية، ورش العمل التخصصية مع سوق العمل، الاستبيانات التخصصية، المراجعة النهائية والتعديل بناء على التغذية الراجعة من المراحل المذكورة، ثم اعتماد الخطة الجديدة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وبدء تطبيقها.

قام الباحثان بتصميم ثلاث استبانات متخصصة موجهة لكل من الخبراء الداخليين، سوق العمل، وخريجي التخصص، حيث تم تصميم استبانة للتقييم الداخلي وكانت درجة الرضا عن الخطة الحالية بنسبة 67%. كما تم تصميم وتوزيع استبانات تخصصية لسوق العمل بواقع 112 استبانة وبعد جمعها تم إدخالها وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS، وكانت المصادقية والثبات عاليين (Cronbach's Alpha) بنتيجة 0.924، وبعد الحصول على النتائج تم وضع خطة مقترحة لمناقشتها مع سوق العمل والخبراء.

تم مناقشة الخطط المقترحة مع خبراء من سوق العمل لإخراجها في صيغتها النهائية، كما تم تشكيل مجلس استشاري مكون من خبراء من الجامعة وسوق العمل لمتابعة تطوير وتحديث الخطة بشكل دوري، ثم تم تعديل خطة التخصص بصورتها النهائية واعتمادها من قبل مجلس الكلية، وبعد ذلك تم إقرارها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الفلسطينية.

كلمات جوهرية: إدارة المشاريع، ملائمة سوق العمل، المقارنة المرجعية، تطوير التخصص.

1. مقدمة

يشهد العالم اليوم تطوراً هائلاً في جميع مجالات الحياة وخصوصاً في الجانب التكنولوجي مما يخلق تحدياً حقيقياً لسوق العمل كونه يحدث بوتيرة متسارعة. ونظراً لهذا التطور الهائل أصبح من الضروري ان تضطلع مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات التعليم المهني والتقني - وخصوصاً في دول العالم الثالث - بدورها في قيادة عملية التحول والتطور بما يخدم أهداف هذه الدول ويسهم في زيادة إنتاجية مؤسساتها من خلال تحسين نوعية مخرجات التعليم بشقيه العالي والمهني والتقني. ومن هنا فإن مخرجات التعليم العالي والمهني والتقني يجب ان تتوافق لتلبي متطلبات سوق العمل كونها خطوة ملحة وضرورية لصياغة وتنمية قدرات الطلبة في الجانب العملي والفني وبالتالي تزويد سوق العمل بمخرجات تتوافق مع متطلبات العصر من حيث المعرفة العلمية والعملية.

وانطلاقاً من رؤية جامعة بوليتكنك فلسطين للتحول نحو التعليم والتعلم الريادي، قامت كلية المهن التطبيقية بتعديل وتطوير خطط جميع تخصصات دائرة العلوم الإدارية من خلال شراكتها مع سوق العمل وبالاعتماد على مقارنات مرجعية مع مؤسسات تعليم عالي محلية وعالمية بهدف خلق التوافق بين خطط ومخرجات الكلية من جهة وبين متطلبات سوق العمل من جهة أخرى. ومن التخصصات التي تم تطويرها تخصص إدارة المشاريع وهو تخصص يهدف إلى تنمية قدرات الطلبة في جميع الموضوعات المتعلقة بالمشاريع بدءاً من فكرة المشروع وانتهاء بتنفيذ وتقييم المشروع.

ولضمان استدامة التعديل والتطوير لتخصص ادارة المشاريع قررت كلية المهن التطبيقية ان تحافظ على شبكة علاقاتها مع الشركاء والعمل على كسب شراكات جديدة من سوق العمل لمعرفة الاحتياجات والمتطلبات المستجدة والعمل على تلبيتها أولاً بأول.

2. أهمية الدراسة

بلغ معدل البطالة للأفراد من 15 سنة فأكثر في فلسطين 25.9% لعام 2015 مقارنة 26.9% لعام 2014 وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني [11]، وهي نسبة عالية لها أسباب عديدة. إن عدم الملائمة بين متطلبات سوق العمل وبين مخرجات التعليم العالي والتعليم المهني والتقني هو أحد الأسباب الرئيسية لإرتفاع نسبة البطالة في فلسطين، وقد أشارت المعطيات الواردة في دراسة الإحتياجات التدريبية التي اعدتها اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية بالشراكة مع غرفة كولون الألمانية ووزارة العمل الفلسطينية عام 2016 إلى أن درجة رضا اغلبية أصحاب المنشآت العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة عن أداء خريجي مؤسسات التعليم العالي والمهني والتقني تساوي 56.6%، مما يعد مؤشراً قوياً على عدم ملائمة مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل الفلسطيني [8].

3. أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى ايجاد شراكة دائمة مع سوق العمل الفلسطيني، وتطوير تخصص ادارة المشاريع، وربط مخرجاته مع متطلبات هذا السوق، كما هدفت إلى بناء قدرات الطاقم الأكاديمي المسؤول عن تدريس التخصص من خلال معرفة احتياجات سوق العمل لتلبيتها من خلال الجامعة والطاقم الأكاديمي.

4. المعنيون بالدراسة Stakeholder

يعرف المعنيون على انهم الأفراد أو المجموعات أو المؤسسات التي تؤثر أو تتأثر بقرار او نشاط او نتيجة. حيث أن المعنيون في هذه الورقة العلمية هم (الطلبة الخريجون وكذلك الملتحقون بدراسة تخصص ادارة المشاريع، جامعة بوليتكنك فلسطين، معدو الدراسة، الشركاء المحليون، الكادر التدريسي، وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة العمل، المؤسسات الأهلية، القطاع الخاص، والجامعات والمعاهد المنافسة).

أن النظام التعليمي في البيئة العربية يشهد تحولات وتغيرات وتطورات كبيرة زادت وتيرتها مع مطلع الألفية الثالثة التي جمعت الثورة التكنولوجية وثورة المعلومات وثورة الاقتصاد المبني على المعرفة، وقد أشارت العديد من الدراسات والأدبيات ذات العلاقة إلى عدد من الإشكاليات التي تواجه المؤسسات التعليمية من أبرزها انعدام الحداثة أو التحديث في كثير من هذه المؤسسات نتيجة لشح الإمكانيات، واقتقاد وجود الرابطة مع سوق العمل مما زاد من حجم الفجوة بين مخرجاتها وبين متطلباتها، إضافة لمعاناتها من ضعف الاستراتيجيات التعليمية المعتمدة وعدم القدرة على مواكبة المستجدات العالمية في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والثورة الرقمية بالإضافة لانعدام المرونة في هذه المؤسسات مما أدى إلى عدم قدرتها على المساهمة الفاعلة في ثورة الاقتصاد المبني على المعرفة وعدم قدرتها على تلبية احتياجات ومتطلبات سوق العمل، ولعل ارتفاع نسبة البطالة بين خريجي مؤسسات التعليم العالي أكبر مؤشر على انعدام الارتباط بينها وبين سوق العمل فهي لم تعد قادرة على تلبية الاحتياجات والمطالب المتغيرة للمجتمع العربي^[5].

في دراسة للعتيبي عام 2011 هدفت إلى وصف وتحليل وتشخيص مشكلة عدم المواءمة أو التوافق بين مخرجات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية وإحتياجات السوق، وفي نفس الإطار هدفت الورقة إلى التعرف على متطلبات قطاع الأعمال من مؤسسات التعليم العالي. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد خلصت الدراسة إلى أهمية توفير كوادر ذات قدرات مهارية مناسبة لأن توفير القدرات التخصصية لوحدها لا يفيد بل يجب تخريج الطالب المؤهل لشغل الوظيفة المسندة إليه في مؤسسات القطاع الخاص. وعليه يمكن تلخيص توصيات الدراسة في ضرورة التركيز على مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل والاهتمام بالتخصصات العلمية والعملية، وضرورة الإهتمام بالجودة النوعية للطلاب من خلال تخريج كوادر ذوي قدرات ومهارات مناسبة. كما أوصت بضرورة إعادة النظر في المناهج الحالية في الجامعات والتنسيق مع القطاع الخاص عند وضع الخطط التعليمية وضرورة إشراك القطاع الخاص في الدراسات التي تجري لمعرفة متطلبات سوق العمل. وأن تنقل المؤسسات التعليمية الاتجاهات الحديثة في ميدان العمل إلى داخل أروقتها حتى لا يضطر القطاع الخاص إلى تعديل وصقل وتجديد مهارات الخريجين^[1].

وفي دراسة محمد عام 2011 بخصوص المواءمة بين مخرجات برنامج الإدارة وسوق العمل في دولة الإمارات العربية توصلت الدراسة إلى ضرورة رفع مهارات خريجي تخصص الإدارة حتى تتناسب مع متطلبات سوق العمل بالإضافة إلى ضرورة إضافة مساقات جديدة ومطلوبة في سوق العمل. كما أوصت الدراسة بضرورة زيادة التطبيقات الحاسوبية في خطة تخصص الإدارة بحيث تكون مشمولة في كل مساق يتم تدريسه بهدف تعزيز القدرات والمهارات العملية التي يمتلكها الخريجون^[7].

وفي دراسة أخرى للفقهاء عام 2012 بعنوان تبني استراتيجيات التميز في التعلم والتعليم ودورها في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة لمؤسسات التعليم، ركزت الدراسة على ضرورة تبني استراتيجيات التميز في التعليم والتعلم لتحقيق الميزة التنافسية المستدامة لمؤسسات التعليم العالي، وكان من أبرز نتائج الدراسة أن هناك ارتباطاً قوياً بين تبني استراتيجيات التميز في التعليم والتعلم وبين تحقيق مؤسسات التعليم العالي للميزة التنافسية المستدامة من خلال تزويد الطلبة بتجربة تعليمية متميزة ودعم أعضاء الهيئة الأكاديمية بشكل يضمن رفع مستوى الأداء بما يتوافق مع معايير الجودة المرجوة^[2].

في دراسة البغدادي عام 2014 بعنوان العوامل المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة والعلوم الإدارية في الأراضي الفلسطينية، توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها ضعف اهتمام الحكومة في توفير فرص عمل وعدم وجود دراسات حقيقية من قب الجامعات لمعرفة حاجة سوق العمل، وكذلك عدم وجود آلية واضحة لدى الجامعات لمساعدة الخريجين والخريجات في إيجاد فرص عمل وعليه فقد أوصت الدراسة بوجود اتباع سياسة تعليمية جديدة تتناسب مع متطلبات سوق العمل وتوفير قاعدة بيانات عن حجم الاحتياجات وربطها بمخرجات النظام التعليمي^[4].

قام البنك الدولي بعمل دراسة بعنوان *An Analytical study of the labour market for tertiary graduates in Ghana* هدفت الدراسة إلى تحليل سوق العمل وخريجي التعليم العالي في دولة غانا وبينت أن هناك ثلاثة جوانب رئيسية لسياسة التعليم العالي في غانا من وجهة نظر الإقتصاد هي تطوير قدرات الموارد البشرية لتلبية الإحتياجات المحلية والدولية، وتصميم مخططات تمويل فعالة، وأخيراً إعادة مواءمة المؤسسات التعليمية لتناسب الإقتصاد وسوق العمل. كما توصلت إلى أن هناك فجوة كبيرة بين العرض والطلب على الخريجين حيث توصلت لحقيقة وجود نقص في خريجي العلوم التطبيقية التي تتناسب مع سوق العمل في الوقت الذي زاد فيه خريجو الفنون والعلوم الإنسانية بشكل كبير عن الحاجة^[9].

وفي دراسة Hrinč عام 2010 بعنوان *Higher education and skills for the labour market in Cambodia* في دولة كمبوديا، توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان من أبرزها ضرورة تناغم دور الحكومة والقطاع الخاص فيما يتعلق بتوافق مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل، وهذا يتطلب تطوير النظام التعليمي وتقديم برامج متخصصة في الأعمال تتوافق مع احتياجات سوق العمل وتطوير مهارات الخريجين بما يلي حاجات هذا السوق^[10].

وفي دراسة Lynna, Karoly عام 2010 بعنوان *The role of education in preparing graduates for the labour market in the GSC countries* هدفت الدراسة إلى معرفة دور التربية والتعليم في إعداد الخريجين لسوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي وبينت انه مع التطور الموجود حالياً يجب أن تكون مخرجات التعليم مناسبة لمتطلبات

سوق العمل ويجب تطوير التعليم والقوى العاملة، وأوصت كذلك بضرورة دعم رأس المال البشري ومعالجة التحديات التي تواجه التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي، كما أكدت على ضرورة أن تكون نظم التعليم قوية ومتناغمة مع متطلبات سوق العمل^[12].

وفي دراسة لمقداد عام 2011 بعنوان Unemployment among the graduates of the education system in Palestine، أوصت الدراسة بضرورة ملاءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل والعمل على حل مشكلة البطالة، وضرورة تدريب الخريجين بعد انتهاء الدراسة^[13].

6. تجارب بعض الدول في الملاءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل

هناك العديد من التجارب المميزة التي نفذتها بعض الدول بهدف ملاءمة مخرجات التعليم العالي والتعليم المهني والتقني لمتطلبات سوق العمل، من بين هذه التجارب تجربة ألمانيا حيث تعد ألمانيا مع الدول الرائدة في مجال ربط التدريب بالتوظيف من خلال النمط التدريبي التوظيفي الذي اقرته دولة ألمانيا، وكذلك حكومة الولايات لنظام التعليم الثنائي المبني على الشراكة بين المؤسسات التدريبية وقطاع الأعمال، ويهدف هذا النظام إلى تكامل امكانات الشركات مع امكانات المؤسسات التدريبية، الاستجابة لمتطلبات الدولة في توفير تدريب مرتبط بالاحتياجات الوظيفية العملية، تخفيف العبء المالي على المؤسسات التدريبية الحكومية، نقل تجارب الطلبة في مواجهة المشاكل إلى قاعة التدريب، والعمل على مواءمة المهارات المكتسبة للطلاب مع احتياجات سوق العمل^[3].

وفي قصة نهضة سنغافورة الجديرة بالاهتمام والتوقف عند الكثير من جوانبها. كانت محصلة هذه التجربة أنها انعكست على التقييم العام لمستوى التعليم السنغافوري عند مقارنته ببقية دول العالم. فقد نشرت منظمة الاقتصاد والتعاون والتنمية في تقريرها الصادر تصنيفاً دولياً للتعليم شمل مختلف دول العالم وتوصلت إلى أن سنغافورة تحتل المركز الأول عالمياً، وأشار التقرير إلى أنه ثمة علاقة طردية بين مستوى التعليم والنمو الاقتصادي في البلد. فكلما تحسن المستوى التعليمي لبلد ما، تحسن أداء هذا البلد اقتصادياً^[6].

7. الطريقة والإجراءات

7.1 منهج الدراسة

مرت الدراسة بسبع مراحل (التقييم الأولي، المقارنة المرجعية، عقد ورش العمل التخصصية، تجميع متطلبات المعنيين، تحديث الخطط، اعتماد الخطط المحدثة، تنفيذ الخطط المحدثة، وهذه المراحل مفصلة في هيكل تجزئة العمل المبين في شكل رقم (1) في الملحق.

7.2 مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من ثلاث فئات رئيسية شملت سوق العمل، الخريجون، والطلبة المنتظمون في تخصص إدارة المشاريع، حيث تم توزيع 130 استبانة على سوق العمل تم استرداد 112 استبانة معبئة وصحيحة، وشملت عينة الدراسة 23 صاحب عمل، في حين بلغ عدد الموظفين 74 شخصاً، إضافة إلى 15 شخص ما بين استشاري وخبير في مجال إدارة المشاريع.

جدول رقم (1): توزيع افراد عينة الدراسة لسوق العمل حسب نوع الوظيفة

المجموع	طبيعة العمل			المتغير
	غير ذلك - استشاري	موظف	صاحب عمل	نوع العمل
112	15	74	23	

7.3 أداة الدراسة

قام فريق البحث باستخدام خمس أدوات للدراسة شملت: التقييم الأولي عن طريق تصميم استبانة لتقييم التخصص من قبل طاقم الكلية ذو العلاقة، ومن ثم عمل مقارنات مرجعية مع كليات وجامعات محلية ودولية تطرح تخصص دبلوم إدارة المشاريع ضمن تخصصاتها، وفي المرحلة الثالثة تم توزيع استبانات متخصصة ومحكمة على سوق العمل حسب الجدول أعلاه رقم (1)، ثم تم عقد ورش عمل تخصصية مع ممثلين من سوق العمل وخريجين من طلبة التخصص من الكلية إضافة إلى الطلبة الملتحقين بالبرنامج لمناقشة محتويات الخطة ومدى ملائمتها مع متطلبات سوق العمل، وأخيراً بعد إعداد الخطة المحدثة تم عقد ورشة عمل مع خبراء متخصصين في المجال وممثلين لسوق العمل لعرض الخطة الجديدة ومناقشتها بوضعها النهائي قبل رفعها للاعتماد من قبل وزارة التعليم العالي الفلسطينية.

7.4 صدق أداة الدراسة

تم عرض استبانة التقييم الأولي واستبانة سوق العمل بصورتها الاولية على (9) محكمين من ذوي الاختصاص من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة، وللتأكد من أن الاستبانات تقيس الهدف، تم عمل التعديلات التي أوصى بها المحكمين حيث تم إلغاء 4 فقرات من الاستبانة الأولى للتقييم الأولي فأصبحت الاستبانة الأولى في صورتها النهائية مكونة من (63) فقرة موزعة على ثمانية محاور، أما الاستبانة الثانية التي تم توزيعها على سوق العمل فقد تم إلغاء 6 فقرات منها فأصبحت في صورتها النهائية مكونة من (57) فقرة موزعة على ثلاثة محاور.

7.5 ثبات أداة الدراسة

تم تطبيق الأداة بالنسبة لسوق العمل على العينة لاستخراج ثبات الاداة، وتم حساب معامل الاتساق الداخلي لها من خلال استخدام معادلة كرونباخ ألفا Gronbach Alpha لمحاور اداة الدراسة، والجدول رقم (2) بين قيم معاملات الثبات:

جدول رقم (2): معاملات الثبات

الرقم	المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات
1	المهارات العامة المطلوبة	20	0.939
2	المهارات التخصصية المطلوبة	17	0.924
3	المساقات التخصصية	20	0.928
	الكلية		0.930

يتبين من الجدول رقم (2) أعلاه أن قيم معامل الثبات لجميع المحاور بالإضافة إلى معامل الثبات الكلية عالية ومناسبة لأغراض الدراسة.

7.6 نتائج الدراسة

بعد عمل التقييم الأولي من قبل لجنة الاختصاص الداخلية في الكلية تبين وجود حاجة حقيقية لتطوير التخصص حيث بلغت نسبة الرضا العام عن تخصص إدارة المشاريع 67% وذلك بعد تحليل نتائج استبانة التقييم الداخلي.

بعد مرحلة التقييم الأولي تم عمل مقارنات مرجعية هدفها مقارنة خطة التخصص الموجودة في جامعة بوليتكنك فلسطين مع الخطط المعتمدة في كليات وجامعات أخرى مشابهة.

تم عمل مقارنة مرجعية مع معهد الشراكة المجتمعية – جامعة بيت لحم حيث أنهم يطرحون دبلوم مهني في إدارة المشاريع، إضافة إلى دليل التعرف الى عالم الاعمال الخاص بمنظمة العمل الدولية (KAB)، والدليل المعرفي في إدارة المشروعات (PMBok) كما هو مبين في الجدول رقم (3) والجدول رقم (4) التاليين:

جدول رقم(3): المقارنة المرجعية مع معهد الشراكة المجتمعية و PMBOK و KAB

التوصيات	الفجوة
<p>1. جزء كبير من الموضوعات الموجودة في PMBOK يتم تغطيتها في مسابقات إدارة المشاريع التخصصية. أما بالنسبة لمادة التعرف الى عالم الأعمال KAB فيتم تغطية محتواه في مسابقات ريادة 1 وريادة 2.</p> <p>2. من خلال الملاحظة والمراجعة تبين ضرورة طرح مسابقات (اقتصاد، إدارة المخاطر، وإدارة المشروعات الصغيرة).</p>	<p>الجامعة تعطي مسابقات أكثر بسبب كون مسابقات بيت لحم هي دبلوم مهني لمدة عام ومساقات PMBOK هي دليل كامل لإدارة المشاريع، وبالنسبة لـ KAB هي دورة متخصصة في مجال ريادة الأعمال</p>

يبين الجدول رقم (3) أعلاه الفجوة بين خطة جامعة بوليتكنك فلسطين ودبلوم الشراكة المجتمعية في جامعة بيت لحم، وأيضاً مع الدليل المعرفي لإدارة المشاريع PMBOK ودليل معرفة الأعمال KAB. وبعد عمل المقارنة كان هناك توصيات لتعديل خطة جامعة بوليتكنك فلسطين كما هو موضح في الجدول رقم (6) أعلاه.

وتم عقد مقارنة مرجعية أخرى مع الكلية العربية للعلوم التطبيقية في محافظة غزة حيث تطرح دبلوم متوسط في التمويل وإدارة المشاريع كما في الجدول رقم (4) التالي:

جدول رقم (4) المقارنة المرجعية مع الكلية العربية للعلوم التطبيقية

التوصيات	الفجوة
<p>1- أدرج مسابقات تتعلق بمجالات الإدارة وإدارة المشروعات الصغيرة في خطة الجامعة مثل (إدارة المشروعات الصغيرة، مبادئ التسويق، مبادئ العلاقات العامة، مراسلات باللغة الانجليزية).</p> <p>2- دمج مساق تطبيقات إدارة المشاريع في القطاع الخاص والمنظمات غير الربحية في مساق واحد.</p> <p>3. حذف المساقات التالية من الخطة (إدارة المواصفات والجودة، مواضيع خاصة)</p>	<p>1- تختلف المسابقات بين الجامعة والكلية العربية للعلوم التطبيقية كما يلي:</p> <p>أ. مسابقات موجودة في خطة الجامعة وغير موجودة في الكلية المقارنة:</p> <ul style="list-style-type: none"> • قانون الأعمال والشركات والجمعيات. • ريادة الأعمال 1 + 2 • تطبيقات برمجية 2 • مواضيع خاصة • النشاط الرياضي • إدارة المواصفات والجودة • تطبيقات إدارة المشاريع في القطاع الخاص • تطبيقات إدارة المشاريع في المنظمات غير الربحية • مشروع التخرج <p>ب. مسابقات موجودة في الكلية وغير موجودة في الجامعة</p> <ul style="list-style-type: none"> • مبادئ الاقتصاد • مراسلات عربي • إدارة المؤسسات الأهلية • تحديد الاحتياجات ودراسة الجدوى الاقتصادية • إدارة المشاريع والمخاطر • القرآن الكريم • تاريخ القدس <p>2- مساق مبادئ التسويق والعلاقات العامة في الجامعة يعطى مساق واحد بينما في الكلية يعطى على شكل مساقين بواقع 3 ساعات لكل مساق (مساق مبادئ التسويق، ومساق العلاقات العامة)</p> <p>3- يوجد تباين كبير في توزيع المسابقات على الفصول الأربعة</p>

في المرحلة الثالثة من إجراء البحث تم عقد ورشة عمل وذلك يوم الثلاثاء الموافق 2018/03/20 في جامعة بوليتكنك فلسطين، قاعة A+202 وبحضور 22 مؤسسة، حيث قام الباحثان في حينها بعرض نتائج التقييم الأولي ونتائج المقارنات المرجعية وتم فتح باب النقاش مع الحضور وكانت التوصيات بعد انتهاء ورشة العمل كما يلي:

- أكد المشاركون على ملائمة الخطة لمخرجات التخصص، حيث تشمل جميع محاور ادارة المشاريع وتم اقتراح اضافة بعض المساقات التي من شأنها ان تسهم في توجيه الطلبة بشكل افضل في سوق العمل مثل: ادارة الازمات، المتابعة والتقييم، تشريعات الضريبة في فلسطين، التعاملات مع البنوك.
- اشار المشاركون الى اهمية ان يتعرف طلبة التخصص الى خصوصية ادارة المشاريع بأنواعها وكيفية ادارتها والتعامل معها سواء اكانت تنموية، بنية تحتية، انشائية، هندسية، نسوية، مبادرات شبابية وغيرها. وفي هذا المجال اقترح المشاركون ان يتعرف الطالب على تشريعات العمل الهندسي حيث يمكن طرحه كمساق اختياري بحيث يتاح للطلبة الذين يفضلون العمل في المشاريع الهندسية فرصة الإلمام بطبيعة العمل وظروفه.
- تحسين فرص الطلبة في تحقيق اكبر فائدة من التدريب العملي، وذلك من خلال زيارات ينظمها طاقم الكلية للمؤسسات والتنسيق مع المعنيين فيها لزيادة معرفة المشغلين والمشرفين بطبيعة التخصص لتوجيه الطلبة المتدربين لإداء مهام تزيد من فاعلية التدريب.
- اتضح من خلال النقاش ان هنالك مجموعة من المشغلين لا تتوفر لديهم المعرفة الكاملة بطبيعة التخصص ومجالات عمل خريجه. وقد اقترح البعض تنظيم مؤتمرات وزيارات للاجتماع بالقطاع الخاص بشكل مستمر، كما طرحت امكانية بناء توصيف عمل لمنسقي المشاريع في العقود (مكاتب هندسية، شركات خاصة، ...).
- كما تم التركيز على ضرورة تأهيل الطلبة الملتحقين بالدراسة في هذا التخصص للعمل كقنيين وتقنيين في المشاريع بمسمى مساعد مدير مشروع.
- تم التأكيد على ضرورة تحسين مهارات الطلبة في كتابة مقترحات المشاريع باللغتين العربية والانجليزية.
- التأكيد على تحسين مهارات الاتصال للطلبة.

وأكد المشاركون على اهمية اتباع جميع كليات الجامعة منهجية كلية المهن التطبيقية في تطوير تخصصاتها والتواصل مع سوق العمل. وبعد الإنتهاء تم توزيع استبانات على المؤسسات لتعبئتها بهدف الحصول على التغذية الراجعة.

هدفت الدراسة للتعرف على درجة ملائمة مخرجات تخصص ادارة المشاريع لحاجات سوق العمل الفلسطينية من وجهة نظر ممثلي سوق العمل والخبراء والاستشاريين المتخصصين في المجال، وشملت الدراسة قياس درجة الرضا لسوق العمل عن ثلاث محاور رئيسية (المهارات العامة، والمهارات التخصصية، والمساقات التخصصية المطلوبة)، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (5): المهارات العامة المطلوبة

التقدير	الإحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
مرتفع	0.543	3.61	تنظيم وادارة الوقت وتحديد الاولويات
مرتفع	0.543	3.61	القدرة على التحليل وحل المشكلات
مرتفع	0.653	3.58	دقة العمل والاهتمام بالتفاصيل
مرتفع	0.552	3.54	اجادة الطباعة باللغة العربية
مرتفع	0.697	3.53	فهم اخلاقيات المهنة والمسؤولية المجتمعية
مرتفع	0.697	3.53	المرونة والقدرة على التكيف
مرتفع	0.697	3.53	التفكير الابداعي والقدرة على خلق الافكار والحلول
مرتفع	0.658	3.49	إعداد الاحصائيات والتقارير الخاصة بالعمل
مرتفع	0.735	3.49	قوة الملاحظة وسرعة البديهة
مرتفع	0.67	3.46	القدرة على التطور واكتساب مهارات جديدة
مرتفع	0.67	3.46	العمل بروح الفريق
مرتفع	0.67	3.46	اجادة الطباعة باللغة الانجليزية
مرتفع	0.754	3.41	التعامل مع السجلات الورقية والالكترونية
مرتفع	0.754	3.41	القدرة على فهم وجهات النظر المختلفة والتعامل معها
متوسط	0.798	3.39	مهارات الحساب والذكاء الرقمي والعقلي

متوسط	0.798	3.39	تحمل ضغط العمل
متوسط	0.798	3.39	امتلاك الثقافة العامة والتعامل مع ثقافات مختلفة
متوسط	0.71	3.37	اجادة تلخيص وصياغة الافكار والمراسلات
متوسط	0.822	3.25	حضور الاجتماعات وكتابة محاضرها
متوسط	0.662	3.07	مهارت الاصغاء والتحدث مع الاخرين
مرتفع	0.69	3.45	الكلبي

يتضح من الجدول (5) اعلاه أن فقرات المحور المتعلق بالمهارات العامة جاءت نتائجها في أغلبها مرتفعة وبعضها متوسطة، وكان المتوسط الحسابي الكلي مرتفع بقيمة 3.45، والانحراف المعياري بقيمة 0.69، ويعزى ذلك إلى سعي جامعة بوليتكنك فلسطين لنيل رضا المستفيدين من خدماتها وبالتحديد سوق العمل، وذلك من خلال تلبية حاجته بتوفير خريجين ذوي كفاءات ومهارات عالية تسهم في رفع إنتاجية مؤسسات المجتمع المحلي.

وتبين نتائج الجدول رقم (3) أعلاه أن تنظيم وإدارة الوقت وتحديد الأولويات إضافة إلى القدرة على التحليل وحل المشكلات جاءت بالمراكز الأولى تالياً حيث أن المتوسط الحسابي لتنظيم الوقت كان أعلى قيمة وقدرها 3.61، تلتها القدرة على التحليل وحل المشكلات بمتوسط حسابي قيمته 3.61.

جدول رقم (6): المهارات التخصصية المطلوبة

التقدير	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
مرتفع	0.599	3.54	معرفة مفهوم الريادة و مواردها و اهميتها على مستوى المجتمع والاعمال
متوسط	0.617	3.37	المعرفة الكاملة بالمؤسسات في المجتمع وأشكالها القانونية والتفريق بين المسؤوليات الواقعة على كل نوع
مرتفع	0.584	3.46	التفكير الابداعي وتحديد المشكلات ووضع الحلول المقترحة
مرتفع	0.719	3.43	تحديدخطةعمل المؤسسة واهميتها وعناصرها ونماذجها
مرتفع	0.745	3.44	القدرة على اختيار سوق مناسبة للمؤسسة واعداد خطة التسويق وخطة المبيعات
مرتفع	0.652	3.41	تحديد التكاليف التي تتكبدها المؤسسة واعداد خطة التكاليف وتحديد راس المال الازم لبدء المؤسسة
متوسط	0.744	3.26	تحديد مهارات البيع الصحيحة واهميتها، وتحديد اهمية الموردين ودورهم في المؤسسة والتعامل الصحيح معهم
متوسط	0.788	3.29	حساب الارباح والخسائر (قائمة الدخل)للمؤسسة واعداد الميزانية لها
مرتفع	0.696	3.46	اعداد مقترحات المشاريع
متوسط	0.738	3.38	تحديد وتحليل المعنيين بالمشروع، تجميع وادارة متطلباتهم (ادارة المعنيين بالمشروع)
متوسط	0.705	3.34	تقسيم نواتج واعمال المشروع الى مكونات اصغرى يمكن التحكم بها بشكل اكبر (انشاء هيكل تجزئة العمل)
مرتفع	0.667	3.43	وضع خطة ادرة الجدول الزمني
مرتفع	0.705	3.41	احتساب اجمالي التكاليف التقديرية والانشطة الفردية لتعتمد كمرجعية لمراقبة وضبط التكاليف (اعداد الموازنة)

مرتفع	0.73	3.41	تحديد وتوثيق الادوار والمسؤوليات والمهارات اللازمة للمشروع (اعداد خطة شؤون الافراد)
متوسط	0.686	3.37	توثيق خصائص جميع المخاطر (مصادرها, احتمالية حدوثها, تكرارها, اثرها من اجل وضع خطة لمواجهتها)
متوسط	0.702	3.33	توثيق قرارات الشراء في المشروع او المؤسسة وتحديد طريقة الشراء وتنفيذ المشتريات (ادارة المشتريات)
مرتفع	0.615	3.48	مراقبة وضبط العمليات اللازمة لبدء المشروع وتخطيطه وتنفيذه وانهاؤه بالوقت والتكاليف والموصفات المحددة
مرتفع	0.68	3.40	الكلية

يتضح من الجدول (6) اعلاه أن فقرات المحور المتعلق بالمهارات التخصصية المطلوبة جاءت نتائجها في أغلبها مرتفعة وبعضها متوسطة، وكان المتوسط الحسابي الكلية مرتفع بقيمة 3.40، والانحراف المعياري بقيمة 0.68، وقد يعزى ذلك إلى سعي المؤسسات المحلية العاملة في سوق العمل للحصول على كفاءات تتوافق ومتطلباتها بشكل يزيد من قدرتها على تحقيق أهدافها. وقد جاءت مهارة معرفة مفهوم الريادة و مواردها و اهميتها على مستوى المجتمع والاعمال في المركز الأول من حيث الأهمية من وجهة نظر سوق العمل حيث كان المتوسط الحسابي لها 3.54، وانحراف معياري قدره 0.599، وذلك لأهمية دور الريادة في التعامل مع عنصر المنافسة في السوق. ثم تلاها في المركز الثاني فقرة المعرفة الكاملة بالمؤسسات في المجتمع وأشكالها القانونية والتفريق بين المسؤوليات الواقعة على كل نوع بمتوسط حسابي 3.37 وانحراف معياري 0.617 وهذا المحور أيضا يتعلق بشكل كبير لأهمية دور المنافسة في السوق.

جدول رقم (7): المساقات التخصصية المطلوبة

التقدير	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المساق
مرتفع	0.449	3.72	مبادئ ادارة
مرتفع	0.747	3.53	محاسبة 1
مرتفع	0.526	3.61	ريادة الاعمال
مرتفع	0.537	3.69	مقدمة في ادارة المشاريع
مرتفع	0.781	3.46	اللغة الانجليزية
مرتفع	0.697	3.51	إدارة الموارد البشرية
مرتفع	0.721	3.45	الإدارة المالية للمشاريع
مرتفع	0.745	3.45	مبادئ التسويق و العلاقات العامة
مرتفع	0.709	3.54	مواضيع خاصة (إدارة وقت و تكلفة المشروع)
مرتفع	0.721	3.54	كتابة مقترحات المشاريع و تجنيد الاموال
مرتفع	0.745	3.44	إدارة الشراء و المخازن و المعطيات و العقود
متوسط	0.844	3.34	قانون الأعمال و الشركات و الجمعيات
مرتفع	0.735	3.51	تطبيقات حاسوب للإدارة المشاريع
مرتفع	0.723	3.48	أخلاقيات المهنة و السلوك التنظيمي
مرتفع	0.709	3.54	تطبيقات ادارة المشاريع في المنظمات غير ربحية
مرتفع	0.67	3.54	تطبيقات ادارة المشاريع في القطاع الخاص
مرتفع	0.657	3.53	إدارة المواصفات و الجودة
مرتفع	0.606	3.67	تدريب ميداني
مرتفع	0.68	3.53	الكلية

يتضح من الجدول رقم (7) اعلاه أن فقرات المحور المتعلق بالمساقات التخصصية المطلوبة جاءت نتائجها مرتفعة ما عدا فقرة واحدة فقط جاءت نتيجتها متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.53 في حين كان الانحراف المعياري قيمته 0.68. وهذا يعزى إلى حاجة المؤسسات للحصول على خريجين متخصصين في مجالات الإدارة والمحاسبة وريادة الأعمال.

وفي المرحلة الأخيرة من البحث تم عقد ورشة عمل بؤرية متخصصة مع خبراء في المجال لتحليل النتائج التي تم الحصول عليها من المراحل السابقة، وكانت من نتائج هذه الورشة اعتماد الخطة المعدلة لتخصص إدارة المشاريع، حيث كانت النتائج النهائية بضرورة تعديل اسم التخصص ليصبح إدارة الأعمال والمشاريع مع تعديل خطة المساق، وتم رفع كتاب لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي الفلسطينية بخصوص التعديلات المقترحة، ليتم اعتمادها من قبل الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتم تطبيق التعديلات وبدء تطبيق الخطة الجديدة بداية العام الأكاديمي 2020-2019.

8. الخلاصة والتوصيات

مرت الورقة العملية بعدة مراحل ابتداءً من عمل التقييم الداخلي ومعرفة درجة الرضا عن الخطة السابقة، مروراً بعمل مقارنات مرجعية مع جامعات أخرى ومن ثم عمل ورش عمل مع سوق العمل لإشراكه في عملية التطوير للتخصص ومن ثم عمل استبيان لمعرفة محاور ومساقات الخطة الجديدة تم تحليل نتائج الاستبيان ووضع تصور حول الخطة المقترحة قبل عقد ورشة العمل التخصصية مع ذوي العلاقة بتخصص ادارة المشاريع من المستشارين والمتخصصين من سوق العمل.

كان معدل الرضا العام للتقييم الداخلي 67% وهذا كان مؤشراً لضرورة تعديل خطة المساق، وبعد الانتهاء من المراحل التي مرت بها عملية التطوير تم عرض الخطة الجديدة المقترحة على ذوي الاختصاص من الجامعة وسوق العمل وبعد التوافق على محتويات الخطة الجديدة تم رفعها لوزارة التعليم العالي حيث تم اعتماد الخطة الجديدة من قبل وزارة التعليم العالي وتم البدء بتطبيقها مع بداية الفصل الأول من العام الأكاديمي 2020-2019.

يوصي الباحثان بضرورة تبني وزارة التعليم العالي الفلسطينية والجامعات لرؤيا ورسالة واضحتين فيما يتعلق بجودة التعليم وتحديد التعليم المهني والتقني بما يتلائم مع حاجات سوق العمل. كما ويوصي الباحثان بضرورة مواصلة مواكبة التطورات التي تحدث في سوق العمل لمواكبة الخطة بشكل دائم مع متطلبات ومستجدات هذا السوق.

9. شكر وتقدير

يتقدم الباحثان بالشكر لكل مناداة جامعة بوليتكنك فلسطين وكلية المهن التطبيقية على جهودها المبذولة في دعم هذه الورقة العلمية، وكذلك مؤسسات سوق العمل التي تعاونت مع الجامعة بخصوص تعديل وتطوير الخطة، وكما ويتقدم الباحثان بالشكر لكل من ساهم في إعداد وتطوير خطة التخصص.

المراجع العربية

- [1] العنيني، منير، تحليل ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي، جامعة الملك سعود. 2011.
- [2] ألقهه، سالم عبد القادر، تبني استراتيجيات التميز في التعلم والتعليم ودورها في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة لمؤسسات التعليم العالي، جامعة النجاح الوطنية حالة دراسية، 2012
- [3] الأنصاري، عيسى، نحو شراكة استراتيجية بين القطاعين العام والخاص وتدريب وتوظيف الداخلين الجدد لسوق العمل، المؤتمر العربي الثاني في الإدارة والقيادة الإبداعية في مواجهة التحديات المعاصرة للإدارة العربية، من 6-8 نوفمبر، القاهرة، 2001، ص452-453
- [4] البيгдаي، اكرم، العوامل المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة والعلوم الإدارية في الأراضي الفلسطينية – دراسة حالة: قطاع غزة، غزة، 2014.
- [5] درادكة، أمجد محمود محمد، موائمة مخرجاتالتعليملمتطلباتسوقالعمل، دنيا الوطن، نشرت بتاريخ 18-02-2013. منشورة على الموقع <https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/286019.html>
- [6] عبد الكريم، نور الدين، تجربة التعليم في سنغافورة، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، مرفوعة على موقع

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

- [7] محمد، احمد زين العابدين، الموازنة بين مخرجات برنامج الإدارة وسوق العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة حالة خريجي كلية إدارة الأعمال جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا، جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا – مقر الفجيرة، 2011.
- [8] مركز البحوث الاقتصادية والتنمية لغرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل بالتعاون مع غرفة كولون الألمانية، دراسة حول الاحتياجات التدريبية في المنشآت المسجلة في غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل لعام 2019، 2019.

المراجع الأجنبية

- [9] Boateng and Sarpong , " an analytical study of the labour market fortertiary graduates in Ghana, 2002.
- [10] Hrinic,"Higher education and skills for the labor market in Cambodia, 2010
- [11] http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/unemployment-2015-02a.htm
- [12] Lynna,karoly,"the role of education in preparing graduates for the labormarket in the GCC Countries, 2010
- [13] Migdad, Mohammed,: Unemployment among the Graduates of the Education System in Palestine, 2011

The appropriateness of the outputs of the project management specialty to the requirements of the labor market

Case Study: Diploma in Project Management, Faculty of Applied Professions, Palestine Polytechnic University

Mahmoud M. Tahboub

Feras H. Zahdeh

College of Applied Professions

College of Applied Professions

Palestine Polytechnic University

Palestine Polytechnic University

matahboub@ppu.edu

fertas@ppu.edu

Abstract: The aim of this study was to find out the relevance of the outputs of the project management specialization in the Faculty of Applied Professions at Palestine Polytechnic University to the requirements of the Palestinian labor market during the academic year 2018-2019. The researchers used a seven-stage methodology according to the work segmentation scheme shown in (Figure 1) including Initial internal evaluation, benchmarking with local and foreign colleges and universities, specialized workshops with labor market, specialized questionnaires, final review and amendment based on feedback from the previously mentioned stages, and then the new plan was approved by the Palestinian Ministry of Higher Education and Scientific Research and its implementation started.

The researchers designed three specialized questionnaires for internal experts, labor market, and graduates of the project management specialization. The internal evaluation showed that satisfaction regarding the specialization plan and courses is up to 67%. Moreover, a specialized questionnaire was designed and distributed on 112 representatives of the labor market and then collected and analyzed using the statistical analysis program (SPSS), The reliability and consistency were high (Cronbach's Alpha) with a score of 0.924.

Then, the proposed plans were discussed with experts from the labor market in order to finalize them. A consultative council composed of experts from the university and the labor market was formed to follow up the development and updating of the plan periodically, then the specialization plan was finalized and approved by the faculty council. It was then approved by the Palestinian Ministry of Higher Education and Scientific Research.

Keywords: project management, labor market convenience, benchmarking, specialization development.